الأيام ALAYAM
الاثنين 11 صفر 1434 - العدد 8659
Monday 24th - December 2012 - No.8659
www.alayam.com

سموه في حديث شامل تنشره البيان الإماراتية اليوم.. رئيس الوزراء:

الاتحاد يلبي تطلعات دولنا ولن يكون بعيداً والتحديات تحتم تسريعه

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء أن مسيرة التعاون الخليجي المشترك تمضي في الطريق الصحيح نحو تقوية الدعائم الراسخة للتكامل أمنياً واقتصادياً بما يعزز من المكتسبات والمنجزات التي تحققت ويضاعف من مستويات الرفاه والأمان والاستقرار لشعوب المنطقة.

وشدد سموه في حديث أدلى به إلى ظاعن شاهين رئيس تحرير صحيفة «البيان» الإماراتية بمناسبة انعقاد قمة قادة دول مجلس التعاون في العاصمة المنامة اليوم، على ضرورة ترسيخ التعاون والتكامل بين دول المجلس وبالشكل الذي يحقق المصالح والمنافع المتبادلة خاصة في المجال الأمني.

وقال سموه: «إن شعوبنا تتطلع لمزيد من المنجزات خاصة في ظل التطورات الإقليمية والعالمية التي تمر بها المنطقة».

وحث سموه على بذل مزيد من الجهد لإضفاء فاعلية أكبر على استراتيجية العمل المشترك لدول المجلس في ظل التحديات الإقليمية والدولية والاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة في تحقيق إنجاز تلو الأخر والبناء على ما حققه مجلس التعاون من إنجازات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، داعياً سموه قادة دول المجلس لوضع الأفكار التي تعجل من الانطلاقة نحو الغد المنشود من اجل حاضر ومستقبل المنطقة وتحقيق الصالح العام.

وأكد سموه أننا في حقبة جديدة وعالم تحكمه المصالح المتضاربة، وهي مصالح ذات بعد استراتيجي واضح وبات من الملزم ان تعزز فعالية ودور المجلس ككيان موحد.

وقال إن ما يهمنا في المقام هو امن واستقرار المنطقة وأن نتحدث بصوت واحد ونكون لاعباً رئيسياً فيما يخص شؤون المنطقة وعلينا ان نضع الآليات المتعددة لحماية مصالحنا وبشكل قوي والحفاظ على الثوابت في محيطنا الخليجي كواحة امن ومستقرة.

■ «قمة المنامة» إضافة جديدة لمواجهة التحديات والتصدي للمخاطر
■ المسيرة الخليجية تمضي بطريقها الصحيح لتقوية التكامل المشترك

ورداً على سؤال عما إذا كانت قمة المنامة ستشهد ولادة «الاتحاد الخليجي» رسمياً أكد سموه أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة للانتقال من مرحلة «التعاون» إلى مرحلة «الإتحاد» جاءت لتلبي تطلعات دول التعاون في الوحدة التي كانت ولا تزال وستظل الهدف الأسمى من وراء تأسيس هذا المجلس.

ورأى سموه أن مشروع الإتحاد يجب ان يسير وفق المتفق عليه بين الدول الأعضاء وبخطوات مدروسة ومتآنية لتحديد آليات الانتقال للوحدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية بهدف ضمان الانطلاقة القوية للإتحاد وتعزيز المكانة والثقل الذي اكتسبه مجلس التعاون إقليمياً ودولياً خلال السنوات الماضية.

وقال سموه: «إننا أمام مرحلة يجب أن تكون فيها دول الخليج العربية وحدة واحدة حيث إننا نعيش واقعاً متشابهاً في النظم السياسية والمخاطر التي تهددنا هي أيضا واحدة، لذا فما نريده في هذه المرحلة هو اتحاد خليجي يحقق التعاون الذي طالما تطلعنا إليه ويكرس التنسيق والتكامل والترابط الذي نتحدث عنه ويوفر مظلة للأمن الجماعي كخيار استراتيجي يحقق الأمن الذاتي الجماعي.

وشدد سموه على أن تطوير منظومة مجلس التعاون والوصول إلى بها الوحدة الخليجية الشاملة هو هدف توافقت عليه إرادة وتطلعات شعوب المنطقة وقياداتها منذ إنطلاق مجلس التعاون، وخيار مصيري في ظل ما نعيشه من تحديات وتهديدات أمنية وسياسية.

وقال سموه: «إن إيمان البحرين العميق بأن الحفاظ على مصالح ومكتسبات دول مجلس التعاون لا يمكن أن يتحقق إلا بالتماسك والاتحاد وتنفيذ كل ما تتوافق عليه إرادة دول وقادة وشعوب المجلس خاصة في مجال تعزيز المواطنة الخليجية وهي المبادئ التي نادت بها حكومة البحرين في أولويات برنامج عمل الحكومة.

وأعرب سموه عن ثقته بأن» قمة المنامة»، ستعطي دفعة قوية للجهد الخليجي المشترك نحو بلوغ أهدافه المنشودة وبالشكل الذي يواكب ما تشهده المنطقة والعالم من متغيرات ويلبي طموحات الشعوب في التنمية والعيش بأمن واستقرار.

وعما إذا كانت البحرين والسعودية ستتجهان لتشكيل اتحاد كونفدرالي في حال تأخر إعلان الاتحاد الخليجي الشامل أكد سموه أن فكرة الإتحاد تحظى بترحيب خليجي واسع ووفق رؤية توافقية تضمن مشاركة كافة دول المجلس دون استثناء باعتباره تطوراً طبيعياً في مسيرة هذا المجلس الذي تظل الوحدة هدفه الأسمى منذ تأسيسه في عام 1981.

وأشار سموه إلى أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين التي تقترح انتقال مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حالة «التعاون» إلى حالة الاتحاد تشمل جميع الدول الأعضاء في المجلس، لافتاً سموه إلى أن نتائج أعمال اللجنة المكلفة بوضع التصورات الخاصة بقيام هذا الاتحاد ستحدد عند اكتمالها كافة التفاصيل المتعلقة بإعلان هذا الاتحاد الذي بات مطلبا ملحا للشعوب الخليجية خاصة في هذه المرحلة التي تواجه فيها دول المجلس متغيرات وتحديات كثيرة تحتم الاسراع بتحويل «الاتحاد الخليجي» إلى أمر واقع وهذا لن يكون بعيدا بإذن الله.

وحول العلاقات بين البحرين والإمارات العربية قال سموه إنها علاقات متجذرة وقوية وما يربط بين البلدين من علاقات أخوة ومحبة، في ظل مساعي قيادتي البلدين لتوطيد هذه العلاقات والوصول بها إلى ما يلبي طموحات الشعبين الشقيقين». مشيداً سموه بما تزدهر به الامارات اليوم من تقدم ومنجزات تنموية وحضارية شاملة.

وأشاد سموه بالدور الحيوي والمهم الذي تقوم به الإمارات منذ انطلاق مسيرة مجلس التعاون في أبو ظبي عام 1981 وحتى الآن، منوهاً سموه بالموقف العربي الأصيل المساند والداعم من قيادة وشعب الإمارات الشقيق لمملكة البحرين خلال فترة الأحداث التي شهدتها البحرين.

وعن تطلعات سموه بشأن «قمة المنامة» كمحطة جديدة في مسيرة التعاون الخليجي، عبر صاحب السمو الملكي رئيس وزراء عن ترحيب بلاده باستضافة القمة الخليجية، مؤكداً سموه أن البحرين بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى أولت تعزيز العمل الخليجي المشترك مكانة رفيعة ضمن سياساتها واستراتيجيتها، وكانت دوما حاضنه وداعمة له على كافة المستويات.

وأكد سموه أن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول التعاون يولون توسيع نطاق الشراكة الخليجية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية أهمية بالغة، ويسعون بكل إخلاص وعزيمة إلى تعظيم قوة المجلس وتعزيز ترابطه، والنهوض بآليات التعاون والتكامل بما يعزز من مسيرته ويطورها.

وأعرب سمو رئيس الوزراء عن تمنياته بأن يوفق المولى عز وجل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون في مسعاهم الخير لتوطيد أواصر التعاون والمحبة بين دول المجلس وشعوبه.

وقال سموه إن الظروف والتهديدات المحيطة بدول المنطقة وما يشهده العالم من تحولات تشكل حافزًا إضافيًا يدفع باتجاه تقوية منظومة مجلس التعاون من أجل تعزيز جهود التنمية والتكامل الاقتصادي، وتوفير مظلة حماية قادرة على ردع كل من يتربص بأمن المنطقة واستقرارها.

وبخصوص رؤية سموه لواقع التعاون الخليجي في ضوء ما تعرضت له البحرين من أزمة في العام الماضي، أكد سموه أن وقفة دول مجلس التعاون إلى جانب البحرين في أزمتها، شكلت عاملاً حاسماً في الحفاظ على وحدتها ودعم سيادتها واستقرارها، وأن ما تتطلبه المرحلة الحالية هو دعم التوجه المشترك لحماية أمن المنطقة، باعتباره أولوية لا تحتمل التأجيل.

وأشاد سموه بوقوف الأشقاء في دول مجلس التعاون إلى جانب البحرين في مختلف المواقف والأحداث، مؤكدا سموه أن دول المجلس تشكل كيانا ونسيجاً واحداً، وأي خطر يتهدد طرف منه سيجابه بموقف موحد من الجميع مؤكدا سموه، أن وحدة الكلمة والموقف بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شكلت دوما صمام الأمان والدرع القوي في مواجهة الأطماع الخارجية ومحاولات البعض التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، تحت ذرائع واهية.

وعن تقييم سموه لمستوى التعاون الاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون، أوضح سموه أن الأسس الأولى التي نهضت عليها منظومة دول مجلس التعاون تأسست على رؤية واضحة لتحقيق الأمن والتنمية في آن واحد، بوصفهما عاملين متلازمين لا يمكن تحقيق أي منهما بمنأى عن الأخر، مشددا سموه على أن مسيرة دول المجلس نجحت في إرساء قاعدة متينة للتعاون في هذين الجانبين، ومازالت تمضي قدما في هذا الاتجاه.

وقال سموه إن مشاريع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون تسير بخطى مشجعة تأخذ بعين الاعتبار تجارب التكتلات الاقتصادية الكبرى، وما يمر به العالم من أزمات مالية واقتصادية، مؤكداً سموه أن مبدأ التدرج وتحديد الأولويات عمق من أواصر التقارب الخليجي في هذا المجال.

وحث سموه على تحقيق التكامل بين برامج التنمية الخليجية وتشجيع القطاع الخاص في دول مجلس التعاون على إقامة المشاريع المشتركة باعتباره خطوة أساسية في تشجيع خطوات تحقيق الوحدة الخليجية الشاملة.

وقال سموه إن ما يحتاجه مجلس التعاون في المرحلة الراهنة هو التحرك لوضع استراتيجية فاعلة تكفل الحماية المطلوبة لدول المجلس ضد أي تهديدات، وتعمل على زيادة النمو الاقتصادي واستدامة عملية التنمية، وتعزز من مكانة مجلس التعاون الاقليمية والدولية كتكتل اقتصادي وسياسي يمتلك القدرة الفعالة على التأثير في صياغة مستقبل المنطقة.

وأضاف سموه، «إننا مع أي توجه يعزز مكتسبات التنمية الشاملة لدول مجلس التعاون وشعوبها، ويدعم استمرار التنسيق والتشاور حول كافة القضايا الإقليمية والدولية، ويتعامل بمرونة مع مستجداتها ومتغيراتها بالشكل الذي يعزز أمن واستقرار المنطقة».

وبشأن التحديات التي يواجهها العمل الخليجي المشترك في ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، قال سموه: «إن ما يعيشه عالمنا العربي اليوم من أزمات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية تلعب دوراً أساسياً في تقويض كل المكتسبات التي تحققت على مدى سنوات، وأصبحت واقعاً نعيشه ونتألم لما يحدث، فهو ليس تجديدا للواقع بل تكريس لواقع لم نكن نطمح إليه»، ودعا سموه النخب السياسية في العالم العربي على تعدد أصولها ومشاربها إلى لعب دور أكبر في درء العنف والبعد عن الاحتراب مع بعضها البعض وتعزيز التنمية وتوفير البيئة السليمة التي تسهم في عملية التطوير السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

وحول تعامل مملكة البحرين مع ما تشهده من أحداث عنف وتخريب، أكد سموه أن مملكة البحرين هي دولة القانون ودولة المؤسسات وأن أي خروج على القانون سيجابه بالقانون، مشيراً سموه إلى أن شعب البحرين يرفض هذه الممارسات، وقال سموه: «إن مملكة البحرين هي بلد التنوع، وتحتضن العديد من المذاهب والأديان والثقافات والأعراق والأجناس، يتعايشون جميعاً معاً في محبة وسلام ووئام»، مشدداً سموه على أن كل من يحاول المساس بهذا النسيج الرائع، لن يجني سوى الخيبة، وهذا ما يؤكده تاريخ البحرين.

ورداً على سؤال حول العلاقة بين الدولة والجمعيات في البحرين، رغم التوجس حيال العلاقة مع التيارات الدينية في المنطقة؟ قال سموه إن معيار المواطنة في مملكة البحرين هو الولاء للوطن ، ووضع مصالحه العليا فوق كل اعتبار، مؤكداً سموه أن حرية الرأي والتعبير متاحة ومصونة وفق الدستور، وأن الجمعيات التي تحمل ترخيصا وتمارس عملها وفق القوانين وتلتزم باحترام هذا القانون هي جمعيات ملتزمة برسالتها الوطنية الرامية الى تعزيز قدرات الوطن والحفاظ على مكتسباته وغير ذلك لن نسمح لأحد أن يخترق وحدتنا ونسيجنا الوطني.

وحول صوغ مناهج تعليمية تكون قادرة على مجابهة محاولات الإضرار بمنجزات التعاون الخليجي المشترك، ومواجهة التحديات، قال صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، أن العلم والتعليم من أهم الأسلحة في العصر الحديث وأن تطوير مناهج التعليم واستيعابها لكل التطورات على الساحة الدولية هو أمر حيوي وضروري للتعامل مع متغيرات العصر.

وشدد سموه على ضرورة أن يكون التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق مناهج تضاهي مثيلاتها في دول العالم المتقدم، مشيراً سموه إلى أن تقدم الدول يقاس بمخرجات التعليم، وبقدرة هذه الدول على تخريج المبدعين في مختلف مجالات الحياة ومن لديهم القدرة على استيعاب العلوم الحديثة وتسخيرها لنهضة الأمم والأوطان.